

٢٠ تريليون دولار كلفة تطبيق قرارات إنقاذ الاقتصاد العالمي

بوش: اخترنا مجموعة العشرين لضمان اتخاذ قمة واشنطن قرارات جوهرية

□ واشنطن - محمد خالد

شدد الرئيس الأميركي جورج بوش على أن النتائج التي توصل إليها قادة الدول المتقدمة والتنامية الكبرى في المؤتمر غير المسبوق الذي استضافه في واشنطن يومي الجمعة وأُسبعت الماضيين ليحت سبيل مواجهة

أزمة المال العالمية وأخطار الهبوط الاقتصادي، مثمرة جداً، وقال في لقاء وداعي قصير مع الصحافة في وقت متأخر ليل السبت الماضي: «اخترنا مجموعة العشرين، التي تمثل ٩٠ في المئة من الاقتصاد العالمي، لضمان اتخاذ قرارات أساسية وجوهرية». وأوضح بوش، أن أهم إنجاز حققته

قمة واشنطن تمثل في أننا توصلنا إلى تفاهم مشترك بانتهاء أزمة ائتمان حادة بينما تتعرض اقتصاداتنا لضربات قاسية. وأشار إلى أن المشاركين في القمة من قادة الدول الصناعية للبيع الكبرى والاقتصادات الناشئة الرئيسة، السعودية والصين والهند والبرازيل والأرجنتين وغيرها



قادة مشاركون في القمة يتقدمهم الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس جورج بوش (أ ب)

انتفخوا على وجوب انتاج سياسات لحفز النمو الاقتصادي في بلدانهم. وتضمن البيان الختامي بنوداً رئيسية في شأن التحذير الذي أصدره صندوق النقد أخيراً عن أخطار انكماش الاقتصادات المتقدمة وانهايار نمو الاقتصاد العالمي إلى مستوى لا يزيد كثيراً على واحد في المئة (وفقاً لأسعار الصرف الجارية) العام المقبل. وحدد البيان خطوات الإنعاش الاقتصادي يبادوات السياستين النقدية والمالية من دون الكفش عن طبيعته، لكن المدير العام لصندوق النقد دومينيك سستروس - كان، أعلن في مؤتمر صحافي عقب انتهاء القمة، أن تطبيق القرارات المتعلقة بإنقاذ الاقتصاد العالمي من أسوأ هبوط يتعرض له منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، يقتضي من دول العالم اتخاذ إجراءات متسقة وسريعة لخفض أسعار الفائدة حيثما أمكن، وتبني محفظة مالية لحفز النشاط الاقتصادي.

ولفت سستروس - كان إلى أن تراجع معدل التضخم العالمي إلى الصفر - وهي نتيجة حتمية لانكماش الطلب والانهيار المستمر في أسعار السلع الأولية. يفسح مجالاً رحباً أمام دول العالم لتوظيف أنواتها النقدية المتاحة لحفز النشاط الاقتصادي من طريق خفض أسعار الفائدة، ومعها كلفة الاقتراض على المستهلكين والشركات. وأكد أهمية الدور التحفيزي الذي يلعبه تخفيف السياسة النقدية، واستدرك أن لن يكون فاعلاً ما لم تصاحبه إجراءات مماثلة على صعيد السياسات المالية. وتنبه سستروس - كان إلى أن الحفز العالي الذي يمكن تحقيقه من طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، أصبح عنصراً «أساسياً» في استعادة النمو الاقتصادي، لكنه شدد على أهمية عاملي السرعة والتنسيق عالمياً، لافتاً إلى أن كل دولة يمكنها أن تضاعف فاعلية حافزها المالي في تعزيز نموها عندما تكون لدى شركائها التجاريين حوافز مماثلة. وتكر أن من شأن الاقتصاد العالمي

أن يرفع معدل نموه تقطين مؤويتين، في حال اعتمدت محفظة إنعاش عالمية لا تقل عن اثنين في المئة من الناتج العالمي (١,٣ تريليون دولار). لافتاً إلى أن البيان الختامي لقمة واشنطن، لحظ أن ليس كل الدول يمكنه قدرة على تمويل برامج التوسع الاقتصادي وأن «دولاً تملك هامشاً للمناورة أوسع من غيرها» ممتنعاً عن تحديد الدول المطالبة بالمشاركة في جهود إنعاش الاقتصاد العالمي.

واعتمدت دول حوافز ضخمة أبرزها إعلان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في كلمة أمام قمة واشنطن استمرار المملكة في تطبيق برنامج إنفاق بنحو ٤٠٠ بليون دولار في خمسة أعوام لزيادة الطاقات الاستيعابية للاقتصاد السعودي والمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي. وكشفت الصين الأسبوع الماضي خطة لإنفاق ٥٨٦ بليون دولار في عامين كما تجتذ إدارة بوش في اعتماد محفظة قيمتها ١٧٠ بليون دولار مطلع العام الجاري. واعتبر بوش خطوات استعادة النمو الاقتصادي واحداً من القرارات الجوهرية التي تمخضت عنها قمة واشنطن وشملت الاتفاق على الاستمرار في اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة الاستقرار إلى النظام المالي العالمي وضمان توافق صندوق النقد والبنك العالميين وبنوك التنمية الأخرى المتعددة الطرف على المصادر اللازمة لمساعدة الدول النامية على مواجهة آثار الأزمة وتمويل تجارتها ومشاريعها في مجال البنية التحتية. لكن سستروس - كان لاحظ أن أهمية قمة واشنطن، التي تدعها قمة ثانية بداية نيسان (أبريل) المقبل، لم تتجسد في قراراتها، بما فيها تبني خطة عمل ومبادئ لإصلاح النظام المالي العالمي فحسب، بل في المشاركين في أعمالها من قادة الدول المتقدمة والنامية الكبرى وقال إننا «نشهد اليوم تشكل نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر حيوية وشمولية مما شهدناه في أي وقت مضى»